

إصلاح المناهج التربوية ودورها في تنمية المجتمع المحلي

د. أحمد فرحات جامعة الوادي - الجزائر

د. يعقوب سالم جامعة الوادي - الجزائر

ملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور الأنظمة التربوية الحديثة والأهمية الكبيرة في إصلاحها على التنمية المحلية للمجتمع، على اعتبار أن المؤسسة التربوية تعد إحدى القوى الاجتماعية الهامة المؤثرة في تربية الفرد وإعداده للحياة، فهي تمثل المجتمع المحلي للطفل، فدورها لا يقتصر على تلقين العلم والمهارات الفنية بقدر ما يرتبط بتوجيه الفكر والنمو الاجتماعي، وتكوين شخصيته بما يتوافق مع القيم السائدة في المجتمع.

وفي ظل ذلك أولت المجتمعات اهتماما كبيرا بالتعليم في مختلف مراحلها باعتبارها أساسا لتقدم الأمم والمجتمعات، وفي ظل الإصلاحات المتجددة من حين لآخر وما تتطلبه التغيرات الاجتماعية يتطلب التدخل للتقليل من الهدر التربوي المتجسد في ظاهرة التسرب المدرسي، الأمر الذي يدفعنا لطرح التساؤل التالي: ما هو دور المؤسسات التربوية في تنمية المجتمع المحلي في ظل الإصلاحات التربوية في الجزائر؟

الكلمات المفتاحية: الإصلاح التربوي، الأنظمة التربوية، التنمية المحلية.

Reform of educational curricula and their role in community development

Abstract :

The study aims at recognizing the role of modern educational systems and the great importance in reforming them to the local development of society, as the educational institution is one of the important social forces that influence the

education and preparation of life of the individual, representing the community of the child. Their role is not only to teach science and technical skills, but also to guide thought and social growth, and to build their personality in line with the values prevailing in society.

Societies have paid great attention to education at all stages as the basis for the progress of Nations and societies, with renewed reforms from time to time and social changes requiring intervention to reduce the educational wastage embodied in school drop-out, which leaves us with the following question: What is the role of educational institutions in the development of the community in the light of educational reforms in Algeria?

1. مدخل مفاهيمي لدراسة:

1-1 الإصلاح التربوي:

1-1-1 المفهوم اللغوي للإصلاح:

الإصلاح من الفعل صلح ، وهو التحسين أي إدخال تحسينات وتعديلات على الأنشطة والقوانين. وأصلح إصلاحا، صلح الشيء، ضد أفسده. ¹ كما ورد في لسان العرب أن الإصلاح هو: إقامة الشيء بعد فساد، والصلح يختص بإزالة النفاق بين الناس، وأصلح الله تعالى للإنسان يكون تارة بخلقه إياه صالحا، وتارة بإزالة ما فيه من فساد بعد وجوده وتارة يكون بالحكم له بالصلح.

1-1-2 المفهوم الاصطلاحي للإصلاح:

الإصلاح مفهوما، قد شاع وذاع في الخطاب السياسي، ترجمة لكلمة الإنجليزية **reforme** إن المفهوم يتضمن حركة وتحريكا لأوضاع المجتمع القائم ووتيرة مسيرته السائدة، إلى صورة مغايرة، وقد تتم الحركة بصورة جزئية في سياسة معينة كإصلاح السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي أو التعليمي وقد تكون رؤية شاملة ملائمة لمعظم قطاعات المجتمع. إن الإصلاح هو: "حركة وتحريك للواقع، في المطالب الجديدة للمتغيرات الداخلية والخارجية، والتي تضمن للمجتمع ومؤسساته التجديد والبقاء والنماء".

لقد أصبح الإصلاح ضرورة من ضروريات الحياة المعاصرة، وتوقع مسيرتها المعاصرة المستقبلية، والحركة سنة من سنن الحياة الكونية، حركة في عالم المادة، حركة في الطبيعة، حركة

في الإنسان فردا، حركة في العلم داخلية تدفعها متغيرات داخلية وخارجية، من اجل البقاء والوجود إذ تصطنع لذلك

ديناميات متعددة وآليات متنوعة تتسم بالتكيف ... بالصراع والقبول... بالتنافس والتعاون... بالمعرفة والأسطورة... بالمساواة والاستغلال. ومنذ بروز المعرفة العلمية، وما ارتبط بها من ظهور المجتمع الصناعي، أصبحت العلوم الطبيعية ومعها العلوم الاجتماعية، أدوات وآليات فعالة في توجيه عمليات الإصلاح والتغير، بل إنها فرضت ذاتها كعوامل تحدث التطور والتغير حتى قيل إن التنمية الحديثة هي ثقافة العلم.²

إن الإصلاح أمر يفرض نفسه على الفرد والمجتمع، يهدف من خلاله الوصول إلى أفضل صورة في الدولة والمجتمع، وذلك بالقضاء على الأخطاء والانتهاكات والعيوب والتقصير على جميع المستويات والقطاعات، فالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية، أمرا لا يمكن الاستغناء عنه.

1-2 مفهوم التربية:

1-2-1 المفهوم اللغوي:

لقد عرف اللغويين وأصحاب المعاجم لفظة التربية بأنها انشاء الشيء حالا فحالا الى حد التمام ورب الولد ربا: بما يغذيه وينميه ويؤدبه.³

1-2-2 المفهوم الاصطلاحي:

هي مجموعة العمليات التي بها يستطيع المجتمع أن ينقل معارفه وأهدافه المكتسبة ليحافظ على بقائه، وتعني في الوقت نفسه التجدد المستمر لهذا التراث وأيضا للأفراد الذين يحملونه. فهي عملية نمو وليست لها غاية إلا المزيد من النمو، إنها الحياة نفسها بنموها وتجدها.⁴

1-3 الإصلاح التربوي:

لقد تعددت التعاريف، ومهما تعددت هذه التعاريف فإن أصحابها يكادون يجمعون على أهميته وضرورته لمواكبة التغيرات الحاصلة في المجتمع سواء كانت هذه التغيرات في اتجاه الإيجابي

وبالتالي تدعيمها وتحسينها أو كانت سلبية وبالتالي تصحيحها وإعطائها الوجهة السليمة ومن هذه التعاريف نجد:

يعرفه علماء التربية بأنه: عملية التغيير في النظام التعليمي أو جزء منه نحو الأحسن. وفي هذا السياق يعرفه "حسن البيلاوي" بأنه ذلك التغيير الشامل في بنية النظام التعليمي، فهو يؤدي إلى تغييرات في المحتوى والفرص التعليمية والبنية الاجتماعية في نظام التعليم القومي في بلد ما.⁵ ويعرف الاصلاح أيضا: بأنه جهود تبذل بغرض احداث تغييرات جوهرية في السياسات التربوية وتتمثل أكثر من جانب في العملية التربوية وغالبا ما تتجاوز نتائجه النظام التعليمي وتخطط الاصلاحات على المستوى المركزي وان التنفيذ يتم على المستويين المركزي والمحلي من حيث أنه يتجاوز النظام التعليمي نحو النسبة الاجتماعية ككل بما يستوجب المخطط وان يأخذ في الاعتبار العوامل والمتغيرات الخارجة على النظام التعليمي، كالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية... وكان هذا الاصلاح يهدف في النهاية الى تحقيق الكفاية الداخلية والخارجية للنظام التعليمي و التربوي ككل. وجاء في تعريف آخر: يعني الاصلاح تغييرا أو مجموعة من التغييرات المحدثة في النظام من النظام أو مجموع مكوناته.⁶ وقبل أن نغادر مفهوم الاصلاح يجب الإشارة إلى مجموعة من المصطلحات المتداخلة بينها وبين الاصلاح والتي نذكر منها:

- التجديد: يشير آدمز Adams إلى أن التفريق بين التجديد والاصلاح يتوقف على الدرجات المختلفة لعملية تغلغل التجديد في النظام من نقطة ما، ومدى حجم التجديد المتضمن، حيث ال يكون التجديد في مراحله الأولى إصلاحا، ولكن يعتبر التجديد الذي يحقق درجة تغلغل كبيرة في أجزاء النظام فيما بعد إصلاحا، ويخلص إلى أن أي تجديد صغير في حجمه، يمكن أن يصبح ، ويخلص إلى أن أي تجديد صغير في حجمه، يمكن أن يصبح إصلاحا بزيادة حجمه، وزيادة تأثيره، حيث يشمل أجزاء كثيرة في النظام.⁷
- التطوير أو الانماء التربوي: يراد به إثراء الممارسة التربوية وذلك عبر التدخل المخطط في قطاعات أو مجالات معينة، بغرض تنميتها وتفعيلها بشكل يجعلها منسجمة مع بعضها

البعض، ومع الأهداف والغايات التربوية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية، ومنسجمة مع بعض الشروط والرهانات والتحديات التي تطرحها وضعية المجتمع.⁸

- التغيير التربوي: إن من الصعب اعتبار كل تغيير إصلاح وكل إصلاح تغيير رغم الارتباط الكبير بين المصطلحين، فالتغيير يكون مفروضا من سلطات عليا بصفة استعجالية وقد يكون غير عرضي ومخطط له مسبقا، وقد يكون أيضا قصدي، أي أنه يخضع لظروف وجوده. بينما الإصلاح مسألة معقدة للغاية وليست تقنية صرفه كما يتصورها البعض بل عملية تتحكم فيها عناصر عدة كمدى ملائمتها للوسط المطبقة فيه وقابليتها للتطبيق والتجريب ومرجعية إتباعها ورغم هذا ال يستطيع أحد أن ينفي أن الإصلاح هو تغيير، ولكن يختلف بنسبة هذا التغيير ومدى تأثيره على النظم الاجتماعية الأخرى.⁹

من خلال التعرض إلى الدلالات العامة وأبعاد وحدود المفاهيم السابقة نستطيع أن نقول إن الإصلاح التربوي يتضمن في دلالاته الشمولية محمولات ومضامين المفاهيم السابقة ويتجاوزها في الآن ذاته. ذلك أن الإصلاح التربوي ومن وجهة نظر سوسيولوجية، ينبغي أن ينظر إليه عادة نظرة شمولية، وليس كمجرد إجراء جزئي أو ظرفي يمارس على مكون أو مجال تربوي ما، داخل قطاع التربية والتعليم.

1. تقويم وتحليل الأنظمة التربوية:

ساعد اقتصاد التربية في إظهار أهمية العوامل الاقتصادية في التربية، إذ ساهم في إدخال مفهوم **الفعالية** في تناول المشاكل التربوية و هذا ما يؤدي بطبيعة الحال إلى القيام **بالتقويم**، و الذي يسمح للمسؤولين التربويين و المقررين السياسيين التعرف أكثر في أي المعدات المالية و في أي أنواع الخدمات، يمكن الإصلاح و الاستثمار لتكون الحظوظ أكثر لرفع المستوى التعليمي، فقد أخذ تقويم المردود الدراسي توسعا كبيرا و تطورت حتى وظائف التقويم، و لم يعد الاهتمام بقياس نتائج التلاميذ فقط و لكن البحث عن تقدير التكاليف المتعلقة بالتربية و سير النظام.¹⁰

من هنا انطلق وتوسع مفهوم التقويم وأصبحت القويمات كوسائل لا يمكن تجنبها لتسيير الأنظمة التربوية، ويقول الباحث كليمونس أوبان Clémence Aubane¹¹ في هذا الصدد "من ينكر أهمية تقويم مشكل ما بغرض التحديد الجيد للحلول؟ إذ تكثر عدد التقارير، والمؤسسات الإحصائية، واللجان، ومكاتب الدراسات للتقويم، لتقيس وتتساءل عن الإجراءات المتخذة، إما قبل وضعها أو بعد وضعها، للتحقق من تطبيقها ومدى فعاليتها. فالتقويم أصبح مودا L'évaluation est à la mode بالخصوص في المجال التربوي، إذ نجد عدة مؤسسات دولية لمنظمة التعاون و التطور الاقتصادي Organisation de Coopération et de Développement Economique (OCDE) و الاتحاد الأوروبي، تخصصان ميزانية مهمة و طاقة كبيرة من المختصين و الخبراء للقيام بهذه المهمة".

1 2 فما المقصود من مفهوم تقويم الأنظمة التربوية؟

يُعرف هذا المفهوم "على أنه أداة تساعد على التسيير والتخطيط، وهو إجراء لتبرير اختيار الطرق التنظيمية الأساسية لتطوير أنظمة التكوين وبالخصوص الأنظمة العمومية، والأسئلة المطروحة فيه تتعدى إطار القسم والمدرسة".¹²

■ يطبق هذا النوع من التقويم على نطاق واسع، بواسطة تحقيقات كبرى ترتبط ببلد واحد أو بمجموعة بلدان، إذ يتعلق الأمر بأداة ذات أساس إعلامي وقراري. فموضوع التقويم في المفهوم الجديد ينصب على مكونات سيرورة الفعل التعليمي ويفرض هذا الأخير أخذ عدة قرارات: حيث يجب تحديد أو تكييف عملية التعلم، واختيار الطرق البيداغوجية، وإنشاء أو تغيير الوسائل التعليمية، والتعبير عن الكفاءات المكتسبة، واختيار التلاميذ، إذ يتعلق الأمر بمعرفة: **إن كانت المدرسة فعالة، ما هي عوامل هذه الفعالية؟ أبعد من ذلك، إن كان النظام التربوي فعال.**

يعرف هذا النوع من التقويم بالمصطلح الإنجليزي، National Assessment ،

International Assessment ، Large-Scale Assessment . و عند الفرونكوفنيين، دنشير De Landsheere¹³ يذكر الاختبار على النطاق الواسع Testage à grande échelle ، و دي كتل De Ketele¹⁴ Macro-Evaluation

2-2 ما الهدف من تقويم الأنظمة التربوية؟

يسمح هذا التقويم بوضع "كشف صحي" Bilan de santé للأنظمة التربوية عن طريق المعلومات المتنوعة، ومنه تحديد مواطن القوة والضعف والحصول على فكرة أكثر دقة للطاقة الموجودة. إذ يساهم في وضع الملمح الواقعي للنظام التربوي بتقديم معلومات تشخيصية وتحليلية مناسبة، والتي بإمكانها المساهمة في تحسين مسار نظام التعليم، وصياغة السياسة التربوية المناسبة للتدخل في الجوانب التي تم اكتشاف الصعوبات فيها، وتحدد هذه الأهداف في:

1. تحسين الفهم لسير النظام التربوي أو الأنظمة التربوية،
2. تقدير النوعية التربوية، الوقوف على بعض المشاكل أو بعض النقائص،
3. المساهمة في توجيه السياسة التربوية، إنارة اتخاذ القرارات،
4. ضمان تقديم الحسابات.¹⁵

وفي المنظور الحديث فرض التقويم الدولي للأنظمة التربوية نفسه، بالضغط على ممثلي هذه الأنظمة للتساؤل بصيغة جديدة كلية، بهدف الوصول إلى قياس فعالية النشاط التكويني والتنظيمات والضوابط التي تسمح بالقيام بالتحسينات. وحتى هذه التحسينات أو الإصلاحات الحديثة أصبحت تمثل شيئا فشيئا إجابات لتساؤلات لم تعد خاصة بالاشتغال المحلي أو الوطني، ولكن تسجل ضمن المنظور العام أو العالمي بتكثيف التبادلات والمقارنات وأيضا الوصول إلى تطوير منافسات.¹⁶

أصبحت اليوم التحقيقات التي تجرى لتقويم وتحليل الأنظمة التربوية تسمح بتجديد النقاش الوطني وتتسبب في إجراء، ويصرح مدير أحد مراكز البحث في التربية بسويسرا، أنه "سمح التحقيق الذي أجري ضمن تقويم دولي، لإظهار نتائج متوسطة للأداء الدراسي في هذا البلد، كَوْن

ذلك صدمة في بلد كان يظن أنه يمتاز بأحسن نظام تربوي في العالم". وسويسرا ليست وحدها، حيث خلقت نتائج نفس التحقيق الدولي الذي قامت به منظمة التعاون والتطور الاقتصادي (OCDE)، لتقويم مكتسبات التلاميذ في نهاية التعليم الإلزامي سنة 2000، موجة صدمة على الساحة الإعلامية والسياسية عند العديد من الدول الأعضاء في هذه المنظمة.¹⁷

2. الإطار المرجعي لإعادة تنظيم التعليم:

لم تخرج الإصلاحات عن الإطار المرجعي العالمي المعمول به بمفهوم "التبضع" marchandisation في المجال التربوي واقترن بتطوير النظم التربوية في اتجاه التكيف مع متطلبات اقتصاد السوق في نطاق مجتمع المعرفة، واتخذ هذا التكيف أشكالا ثلاثة. أ-ملاءمة المناهج التعليمية وأساليب إدارة النظم التربوية مع الظروف السائدة في سوق العمل واعتبار ذلك توجهها ضروريا لتطوير التربية والتعليم ورهانا أساسيا في القرن الحادي والعشرين.

ب-اعتبار التعليم سوقا لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وفضاء لازدهارها من حيث أن التعليم مستهلك لها ومستفيد منها ويعتبر الانخراط في هذه السوق مظهرا من مظاهر تطوره وتقدمه. ج-اعتبار قطاع التربية والتعليم قطاعا اقتصاديا وتجاريا بالأساس وهو ما أدى إلى ظهور التعليم الخاص الربحي وازدهاره من جهة ومن جهة أخرى اعتبار العلاقة بين التعليم والمستفيدين منه علاقة تجارية، على معنى أن المؤسسات التعليمية تقدم خدمات للزبائن قد ويكونون أفرادا ومنهم الطلبة أنفسهم أو مؤسسات اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها.

ومن هذا المنطق تغيرت بعض المفاهيم والتوجهات في شكل رؤى جديدة لوظائف المؤسسة التعليمية منها على سبيل المثال:

-أنه أصبح المطلوب ألا يؤهل الطلبة لمهن محددة وأعمال معينة، وإنما المطلوب تأهيلهم لإيجاد مكان لهم في سوق العمل.

-كذلك لم تعد وظيفة المدرسة تقديم المعرفة للطلبة وتزويدهم بها، وإنما المطلوب إكسابهم

كفايات التعلم الذاتي¹⁸.

إن العملية الإصلاحية التربوية عملية معقدة، ال يجوز تركها للصدفة، ولكي تتجو من

الوقوع

في الهوى والأغراض الشخصية والتداعيات السياسية، البد أن تكون العملية الإصلاحية علمية في منهجها ودقتها وموضوعها، أي أنها تستند إلى شروط علمية ومنهجية البد من مراعاتها عند مباشرة العملية الإصلاحية وأهم هذه الشروط ما يلي:

- البد للعملية الإصلاحية من منهج تحدد على ضوءه مشكلاتها ومفاهيمها وأبعادها ومختلف عواملها، فالمنهج يضع الأمور مواضعها، فال تطغى الوسيلة على الغاية، وال البداية على النهاية، وال تسبق التحسينات الضروريات، لذا فالتحليل المنهجي للأغراض والمرامي التربوية ال يكون إلا نتيجة للتصور المنهجي لمعطيات خاصة بالإصلاح.

- البد من تحديد الخطة الإصلاحية في ضوء المعطيات التاريخية، فالتاريخ هو أهم وسيلة لنقل مكتسبات الأمة، إن التصور الواضح للتراث التاريخي يعطي رؤية واضحة وصحيحة للحقائق دون تزييف مما يجعل العملية الإصلاحية على اتصال بثقافة الأمة وتراثها.

- ينبغي أن تستند العملية الإصلاحية إلى رؤية مسبقة لإرادة الأمة ألن إرادة الأمة أساسية في مرحلة تبنيها ألي أفكار، وألنه دون هذا الشرط تصبح عملية الإصلاح التربوي تعسفا واضطهادا، إذ من أسوء الأخطاء التي تقع فيها الشعوب وتؤدي إلى فشل أنظمتها التربوية هي، أن تفرض البدائل الإصلاحية على الأمة فرضا دون مراعاة لمتطلباتها التربوية.

- نظرا لأهمية الاستشراف في حياة الفرد ورسم مستقبله، ينبغي توظيفه في ميدان التربية والتكوين وذلك بتشخيص دوري صارم ودقيق لأراء المدرسة الجزائرية ومردودها من المعارف والمهارات، وأن يستتق د لالات الحصيلة بنزاهة وموضوعية من أجل التقدم خطوة إلى الأمام.

وجعل مضامين التكوين أكثر راهنية، والمضامين والمناهج أقرب إلى النجاعة والفاعلية، فالمستقبل هو جهد يومي لكل الأجيال يؤدي إلى تراكم التجربة والخبرة.

4. مساهمات التربية في التنمية المحلية:

يذكر بساكارابولس Psacharapoulos¹⁹ " أن مساهمة التربية في التنمية كبيرة جدا إذا أخذنا بعين الاعتبار التكامل ما بين التربية والأشكال الأخرى من الاستثمارات". فقد بينت عدة دراسات هذا الجانب منها التي ذكرت عند نفس الباحث²⁰:

- دراسة هيكس Hicks (1980) حول العلاقة بين النمو الاقتصادي ومحو الأمية، كمتغير يقيس التطور في التربية ومعدل الحياة، وهذا في 83 بلدا سائرا في طريق النمو في الفترة ما بين 1960-1977، توصل إلى أن في 12 بلدا التي لها نسب نمو اقتصادي عالية لديها أيضا مستوى عال لنسبة محو الأمية ومعدل المعيشة.

و في أعمال بومن و أندرسن Bowman, Anderson (1963) و كازر Kaser (1966) تبين أن هناك ارتباط بين مستوى الدخل للفرد و المستوى التعليمي. ويدل هذا على أن التربية تساعد الدول أن تكون غنية، ولكن تدل أيضا على أن الدول الغنية بإمكانها أن تنفق أكثر في التربية.

- وتوصل ويلر Wheeler (1980) في دراسته لـ 88 بلدا سائرا في طريق النمو، إلى أن في المتوسط زيادة نسبة محو الأمية من 20% إلى 30% يترتب عنها تزايد في الدخل الوطني (PNB) من 8% إلى 16%، و توصل أيضا إلى أن العلاقة قوية أكثر في الدول الإفريقية.

- أما أسترلين Esterlin (1981) فقد درس العلاقة بين التربية والنمو الاقتصادي في 25 بلدا من أكبر بلدان العالم، واستنتج أن نشر التكنولوجيا المرتبط بالنمو الاقتصادي متوقف على الطاقة المرتفعة للمكتسبات وعلى الدافع الناتج لتطوير التعليم الرسمي.

ففي التاريخ الاقتصادي وفي البحوث الاقتصادية الحديثة Econométrie (بالاستناد إلى التحليل الرياضي والإحصائي) نجد الفكرة أن الاستثمار في التربية يساهم في النمو الاقتصادي.

ومنه العلاقة التي سجلتها الباحثة فينوكور Vinokur²¹

وتعد التنمية الشغل الشاغل للإنسان في مختلف مناحي حياته، كونها عملية شاملة متكاملة تشمل جميع أوجه النشاط الإنساني، اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً، تتفاعل فيها عمليات النمو مع معطيات التغيير ومتطلباته، كون التنمية بناء للقدرة الذاتية في استخدام الطاقة البشرية بهدف تعزيز الإنتاجية وزيادتها في أوجه النشاط الإنساني الفردي، والجمعي، اقتصادياً، واجتماعياً، وثقافياً.

وقد تزايد مع الزمن الاهتمام بالدور التربوي في تنمية المجتمعات، بوصفها العامل الفعال، والحاسم في التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، فأجرى الباحثون عددًا من الدراسات، والأبحاث التي تبحث في الدور التربوي في تنمية المجتمعات، ودور العامل البشري في ذلك، بل تعدى ذلك إلى قيام بعض الباحثين بقياس العائد الاقتصادي، والاجتماعي للتربية، قياسًا كميًا علميًا، دقيقًا، مستخدمين في ذلك الأساليب العلمية الحديثة في القياس والتقييم، لمعرفة مدى الإسهام الاقتصادي، والاجتماعي للتربية في تنمية المجتمعات، فتوجهت أنظار المسؤولين، ومتخذي القرارات، ورسمي السياسات، إلى أهمية إعطاء أولوية متقدمة للإنفاق على التعليم، والتركيز على المجالات التي يمكن فيها للتربية والتعليم من تحقيق أقصى عائد في العملية التنموية.

ويحتل القرن الحادي والعشرين والذي يشكل انطلاقة لألفية ثالثة، أهمية خاصة في حياة الأمم، ويمثل وقفة مراجعة الأمم مع نفسها، لا بد لها فيه من مراجعة أعمالها، وإجراء عملية تقييم لمنجزاتها للوقوف على السلبيات، وتقويمها، وتصويبها، وتعزيز الإيجابيات، وتطويرها، كون ذلك السبيل الأمثل للتنمية، فالأمم الحية أدركت بعين اليقين أنها ما كان لها أن تأخذ دورها في خريطة الحضارة الإنسانية، والتقدم العلمي، والتنمية البشرية، والحضارية، إلا بالتربية القائمة على التكامل، والحدثة، والتطور، وامتلاك قاعدة معلوماتية، متكاملة، شاملة، وامتلاك خبرات تربوية، علمية، عملية، وقيم سلوكية، مجتمعية، تمكنها من التكيف مع مستجدات العصر، ومتغيراته، والتي أصبحت السمة البارزة لعصرنا الذي نعيش؛ فالتغير سريع، ومتلاحق، ولا بد لمن أراد النجاح من التعايش فيه، والتكيف معه، وامتلاك آليات التعامل معه، ومعالجته، بما يخدم أهدافنا في هذه

الحياة، ويمكننا من التغلب على الظروف المستجدة، وعدم تمكينها من التغلب علينا؛ فهذا معناه بداية النهاية، وعليه أصبحت كثير من الدول تقوم بمراجعة جذرية، دورية، مستمرة لأنظمتها التربوية، والتعليمية، للاطمئنان على قدرتها على تنشئة أجيالها الجديدة تنشئة اجتماعية تمكنها من إحداث التنمية المأمولة والمنشودة.

وعليه يمكن القول أن أكثر الأمم نجاحًا، وتقدمًا، هي تلك التي ركزت جهودها، ووجهتها نحو الاستثمار في الإنسان، من خلال الاهتمام بالتعليم، والتعامل معه بوصفه قضية أمن قومي، يتعاملون معه ببالغ الاهتمام، وعلى أعلى مستويات اتخاذ القرار، وأصبحت التربية والتعليم من أهم متطلبات التنمية الشاملة، ومتطلبًا رئيسيًا، وعاملاً حاسماً في نجاح المشاريع التنموية، مع الاعتراف بوجود عوامل أخرى سياسية، واجتماعية، واقتصادية، وثقافية، تؤدي دورًا في نجاح المشاريع التنموية، فكان لا بد من تكامل هذه العوامل مع بعضها لنجاح التنمية المأمولة.

5. التعليم والتنمية المحلية:

يعد موضوع العلاقة بين التعليم والتنمية من الموضوعات التي أصبحت تشغل الفكر الإنساني، كون دور وأهمية كل من التعليم والتنمية يتوقف على الآخر، فالتنمية عملية حضارية تشمل مختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاه الإنسان وكرامته، ولا يقتصر التعليم على ما هو فكري وثقافي فحسب، بل أصبح الميدان المسؤول عن مختلف الميادين الأخرى، بوصفه الميدان الذي يسهم مساهمة فعالة في عملية التخطيط لتنمية المجتمعات في حاضرها ومستقبلها، والبحث في كيفية التغلب على المشكلات التي تواجه المجتمعات، والعمل على تقدمها.

5-1 دور التربية في التنمية الثقافية:

تعد الثقافة أساسًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي هامة في تكوين الفرد، وإثراء وجدانه بالقيم، والتقاليد الأصيلة، وتنمية وعيه الثقافي، وعليه تمثل الثقافة ضرورة إنسانية، ولازمة لرقى المجتمعات، وتقدمها، فالثقافة وسيلة للإنسان للبقاء، والتطور، والتربية وسيلتها لحفظ التراث

الثقافي، ونقله من جيل لآخر، فالتربية جزء لا يتجزأ من ثقافة المجتمع، وهي حلقة الوصل بين المجتمع، واتجاهات العصر الذي يعيش فيه، ولكل عصر أفكاره، واتجاهاته، وقوانينه التي تشكل علاقة الأفراد، والمجتمعات، وتؤثر على نوع الحياة بصفة عامة.

وتهدف التربية إلى تنمية سلوك الأفراد في محيط ثقافي معين، وتعد المناهج، والكتب، والمواد الدراسية، وسائل لتحقيق هذا الهدف، وتهتم التربية بالثقافة وما تحتويه من تغيرات، وقضايا، ومشكلات من جهة، وبالفرد باعتباره إمكانية عظيمة ينبغي الأخذ بيديه، ومساعدته للوصول إلى أفضل مستوى من النضج النفسي، والاجتماعي ضمن منظور ثقافته، وتسعى التربية إلى ضمان سعادة الفرد، والجماعة، وإنتاج شخصية الفرد، وصقلها، بحيث تكون متكاملة من مختلف الجوانب.

5-2 دور التربية في الديمقراطية:

المجتمع الديمقراطي هو مجتمع الجدارة، واحترام الإنسان، ورأيه، وخصوصيته، وهي سمات لا تحصل للإنسان دفعة واحدة، أو بعضا سحرية، لكنها ممارسة تبدأ بالأسرة، ثم المدرسة، والجامعة، ومكان العمل، والإعلام، لتصبح جزءاً من التنشئة الاجتماعية، والسياسية للفرد، ولعل التحدي الذي يواجه الأنظمة التربوية، والتعليمية العربية، هو في كيفية تصميم وتنفيذ أنموذج ديمقراطي يتجاوز كل السلبيات، ونقاط الضعف في المجتمعات، سواء أكانت سياسية، أم اجتماعية، الأمر الذي يلقي على هذه الأنظمة مسؤولية تطوير آليات يصبح معها عقل الفرد موجهاً نحو الوطن، والدولة، فيعظم الإنجاز، ويقدر الإبداع، ويحترم الاختلاف في وجهات النظر، ويسمح لكل فرد بالتعبير عن وجهة نظره المؤيدة، أو المخالفة لما هو مطروح، ويحترم رأي الأغلبية ويتبناه، ويتخلص من النزعة الفردية، ويحكم العقل، والمنطق في تعامله مع الآراء المطروحة، فتصبح العدالة الاجتماعية جزءاً من هذا النسيج الاجتماعي، فتسود الحرية الأكاديمية، بوصفها مظهرًا من مظاهر الديمقراطية، والمؤسسة التربوية هي أكثر المؤسسات قدرة، وأحقية في تبني هذا النهج، وإكسابه للأجيال اللاحقة، فتصبح مكوناً رئيساً من سلوكياته، وعقله، والتنشئة الاجتماعية الديمقراطية يصعب حدوثها إلا في

ظل حدوث تحول ديمقراطي حقيقي في بنیان المجتمع، ومؤسساته، وحوار معمق يرسخ مفهوم الديمقراطية فكرًا وسلوكًا لدى العاملين في المؤسسة التربوية. وتتأثر الفلسفات التربوية بشكل كبير بنظام الحكم في المجتمع، فالأنظمة الأوتوقراطية تتبع في الغالب أنظمة تربوية تشبه نظام الجندية، وتهدف من وراء التعليم إلى تربية أفراد الشعب على الطاعة العمياء، والخضوع للسلطة، وتسعى الأنظمة الأرسطراطية إلى تعليم طبقة الخاصة دون العامة، وإن علمت الطبقة العامة فإلى حد معين لا تسمح لها بتجاوزه، وتؤمن الديمقراطية بقيمة الفرد الإنسانية، باعتباره مصدر السلطة في الحكم، والمرجع الأخير في أمور الحكم، وعليه تعنى التربية الديمقراطية بنشر التعليم في صفوف الجماهير الذين حرّموا في أوقات سابقة منه، وهي بذلك تمنع اتساع الفجوة بين الكثرة المحرومة، والقلة المحظوظة، وتستثمر المواهب الدفينة، وتحافظ عليها.

3-5 التربية والتغير الاجتماعي:

يعد التغير ظاهرة طبيعية تخضع لها مختلف الظواهر الكونية والمجتمعات الإنسانية بسبب التفاعلات الاجتماعية بين مكونات النظام الاجتماعي، ولا شك أن للتغيير عمليات إيجابية تمكن المجتمع من البقاء، والاستمرار، ويتطلع الإنسان بطبعه إلى ما هو أحسن، وأفضل، والتخلص من القديم لمسايرة العصر، ومواكبة التغير، والتقدم التكنولوجي، وقد تكون عملية التغير سريعة، أو بطيئة، لكن الإنسان يفهم أن التغير عملية تحافظ على كينونة المجتمعات.

أخذ التغير الاجتماعي أشكالاً متنوعة في المجتمع الإنساني، وأثر على حياة الأفراد في مختلف المجالات، لا سيما تلك التي مرت بظروف خاصة ارتبطت بهذا التغير، وشغلت ظاهرة التغير الاجتماعي الفكر الإنساني، مما جعلها مادة خصبة للبحث، والتمحيص، لمعرفة أسبابها، وما يترتب من آثار، وتبعات، والتربية من المشروعات القومية التي تتأثر بهذه الظاهرة فهي أول من يواجه هذه التغيرات، التي تؤثر بدورها على الواقع الاجتماعي، فالتربية تؤثر في قيم المجتمعات، وعاداتها، والمستويات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية للأسر، وأصبحت عملية الحكم على الشعوب، والأمم، ودرجة رقيها من عدمه، تقاس بما يقدم لأفرادها من تربية وتعليم، فعملت الأمم

والشعوب على إعداد أفرادها، وتنشئتهم تنشئة اجتماعية، وتربيتهم، وتعليمهم، وتوفير كل ما يلزمهم، لمواجهة ظروف الحياة، ومتغيراتها، والتغلب عليها.

والتربية نظام اجتماعي، وتسعى إلى تحقيق أهداف تتعلق بالمجتمع من خلال مؤسسات مقصودة للتربية كالمدرسة، وتعد المدرسة أحد الأسس التي يقوم عليها التغيير، والتقدم الاجتماعي، والثقافي، وهما أمران يصعب حصولهما بدون العمليات التربوية، كون التربية عبارة عن قوى اجتماعية حاملة للأفكار، تذيبها، وتشرها، وتؤسس الأجيال على مجموعة من القيم، والمبادئ، وتعمل على إكساب أفراد المجتمع مهارات، وقدرات، ومعارف، تمكنهم من التفاعل مع المجتمع المتغير باستمرار، ويعد التعليم شرطاً، ومتطلباً لنجاح كل الجهود التي تبذل من أجل التنمية، وهناك بعض المجتمعات التي تتعرض للتغيير الاجتماعي، والثقافي السريع، تختلف اتجاهات أفرادها اتجاه هذا التغيير، فبعضهم يتقبله، ويستطيع التكيف، والتأقلم معه، والبعض الآخر يرفضه، ويسعى إلى المحافظة على قديمه، مغفلاً دور الحداثة، والمستجدات، والتطورات، والمعطيات الجديدة في فرض واقع جديد، وهنا يبرز دور التربية في توجيه التغيير، ومساعدة الأفراد، وإعدادهم لفهم التغيير، وتقبله، والاستفادة منه، وتدريب الأفراد، وإكسابهم المرونة، وتمكينهم من تمييز العناصر الثقافية الهامة، والتي تتفق مع مقومات ثقافتهم، وتتفق مع حاجاتهم، وحاجات مجتمعهم في هذا العصر.

وتستطيع التربية القيام بدور ريادي وتجديدي في التغيير الاجتماعي، فهي تقوم بتهيئة الظروف والعوامل المؤدية إلى التغيير الاجتماعي فتستطيع على سبيل المثال إرساء قواعد الديمقراطية وتشجيعها بين الأجيال واحترام الرأي والرأي الآخر وتعليم النشء طريقة حل الصراعات بالحوار والحجة والمنطق ودون اللجوء إلى العنف، كما يمكن للتربية أن تقوم بتقليل الكلفة الاجتماعية المترتبة على التغيير وذلك من خلال حدوثه بأقل الخسائر، أو أقل صراع ممكن، والحفاظ على النسيج الاجتماعي دون تفكك.

خاتمة:

يمكن القول في الأخير إن أكثر الدول نجاحًا هي تلك التي استطاعت أن تجعل من التنمية قضية مجتمعية، يتم التعامل معها على أعلى المستويات بدءًا من متخذي القرارات السياسية، ورسمي السياسة العامة، وانتهاءً بمشاركة جميع قطاعات المجتمع الثقافية، والفكرية، والتربوية، والاقتصادية، والاجتماعية، وهذه الأمم لها رؤى تتسم بالوضوح والشمول، ويقوم التعليم فيها بدور رئيس في توفير الطاقات البشرية المدربة، والمؤهلة، والقادرة على الإسهام في تنمية المجتمع، والتعامل مع مستجداته، ومتغيراته، وتطويرها لخدمة الإنسان، والإنسانية.

وإذا ما أردنا النجاح في مهمتنا، والوصول إلى ما وصله غيرنا من نجاحات، فلا بد من وقفة مراجعة مع النفس، نسأل فيها أنفسنا مجموعة من الأسئلة، وعلينا أن نكون صادقين، وموضوعيين مع أنفسنا في الإجابة عليها لنلحق بركب الحضارة والتقدم، وهذه الأسئلة هي: هل لدينا رؤى واضحة وخطط شاملة لتحقيق تلك الرؤى؟ وهل ندرك ونعلم حقًا من نحن؟ وماذا نريد الفعل؟ وإلى أين نحن ذاهبون؟ وهل نعرف أفضل طرق الوصول؟، فعلينا أن نعترف أن الإصلاح التعليمي على أهميته فإنه لوحده غير كاف، لنهضة المجتمعات، بل يتطلب الأمر حركة إصلاح مجتمعي شاملة في جميع المجتمعات لضمان نجاح التعليم، فالجميع في قارب واحد، إما أن ينجو وينجون جميعًا، وإما أن يغرق ويغرقوا جميعًا، فإذا ما نجحنا في ذلك فالنتيجة الحتمية تحقيق أغراض التعليم، وتمكين المدرسة من القيام بدورها بنجاح، وتمكين المجتمع من النهوض قويًا عزيزًا متماسكًا.

وخلاصة ذلك أنه عندما تكون هناك علاقة بين المدرسة والمجتمع يكون هناك إحساس قوي بأن الآباء مندمجون في أنشطة داخل المدرسة، وخارجها، وهذا دليل قوي على أن الآباء يشعرون بالارتياح في مجيئهم للمدرسة أثناء اليوم الدراسي، لمتابعة دور المدرسة في تعليم أبنائهم، وخدمة المجتمع، ويشعر كل فرد بأنها مدرسة للجميع، يهبون وقتهم، وطاقاتهم، وأموالهم، ويسخرونها من أجل تطوير عملية التعليم في المدرسة، والمجتمع ككل.

الهوامش:

- المنجد الأبجدي (1986)، ط5، دار المشرق بيروت، لبنان.95.
- 2- حامد عمار (2005) الإصلاح المجتمعي اضاءات ثقافية واقتضاءات تربوية، م كتبة الدار العربية لكتاب، القاهرة، مصر. 21-22.
- 3- ابن منظور (2003) لسان العرب، المجلد الثالث، دار الكتب العلمية، لبنان.112.
- 4- شبل بدران، أحمد فاروق محفوظ (1993)، أسس التربية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.25.
- 5- مصطفى محسن (1999)، الخطاب الإصلاحي التربوي بين أسئلة الأزمة وتحديات التحول الحضاري، رؤية سوسيولوجية نقدية، المر كز الثقافي العربي، بيروت، لبنان.22.
- 6- حمدي علي احمد (1998)، مقدمة في علم اجتماع التربية، دار المعرفة الجامعية، الازرطية، مصر.245.
- 7- عايد احمد الخوالدة (2007)، إدارة التجديد والإصلاح التربوي مشكلات الواقع وتحديات المستقبل، دار عالم للثقافة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.26.
- 8- مصطفى محسن، مرجع سابق.58.
- 9- عبد العزيز عبد اهلل السنبل (2003)، التربية في الوطن العربي على مشارف القرن الحادي والعشرون، المكتب الجامعي الحديث، الازرطية، الإسكندرية، مصر.202.
- 10- Koretz,D.(1992).State and National Assessment. DansAlkin, M,C (ed),
Encyclopédia of Educational Research.6ed.PP 1262-1267. New York :McMillan
. P27
- 11- Clémance Aubane, (2004). Evaluer permet-il d'agir? .L'école en débat. Dans
revue sciences humaines, Mensuel N° 15,2004 .
- 12- Jarousse,J,P.(1999).Evaluer les systèmes éducatifs: de quoi parle-t-on ? Dans
Paul, J,J . Administrer,gérer,évaluer les systèmes éducatifs .PP 160-180. Paris :
ESF éditeur . P161
- 13- De Landsheere,G.(1994 « B »).Le Pilotage des systèmes d'éducation. Bruxelles :
De Boeck Université.

- 14- De Ketele,J,M.(1993).L'Evaluation conjugué en paradigmes. Revue Française de pédagogie. N°103,Avril-Mai-Juin, pp 59-80.
- 15- Bertrand,R .et Compain,C.(1998).Enjeux méthodologiques propres aux programmes d'évaluation des systèmes éducatifs. Québec : Document de l'université Laval. P8
- 16- Baillat,G .De Ketele,J.Paquay,L. et Thélot,C.(2008).Evaluer pour former. Bruxelles : De Boeck Université.P15
- 17- Jeanne Diot.(2008).Education : Le choc des classements internationaux.Géographie des idées. Dans revue sciences humaines. Mensuel N° 15,2008 .
- 18- محمد بن فاطمة: الاتجاهات العالمية الحديثة في تطوير التعليم الإعدادي وأوجه الاستفادة منها في مملكة البحرين، وزارة التربية الوطنية.
- 19-Psacharopoulos, G.et Woodhall, M.(1988). L'éducation pour le développement : une analyse des choix d'investissements .Paris: Economica. P16
- 20-Psacharopoulos, G.(1992). Evaluation of Education and Training: What room for the comparative approach ? .Dijon, France: University of Bourgogne. PP 18-22
- 21-Vinokur, A.(1983).Pourquoi une économie de l'éducation ? Dans Paul, J,J . Administrer,gérer,évaluer les systèmes éducatifs .PP 297-317. Paris : ESF éditeur . P308